

عدم حله قبل الاغتسال فتعارض حمل المخفف
على الانقطاع للاكثر والمشدد على ما دونه لاحتمال
عوده فيؤكد بالاشتغال وهذا من قبيل تعارض
القرأتين لاية واحدة ومتمه قرأتا الجبر والنصب
في ارجلكم المقتضيتان مسحهما وغسلهما فيتخلص
بانه تجوز بالمسح عن الغسل والعطف فيهما على رؤسكم
لتواتر الغسل عنه عليه السلام عن كل من حكى وضوءه
ويقربون من ثلاثين وتوارثه الصحابة وما قيل في
الغسل مسح اذا اسالة بلا اصابة غلط بادني تامل
ولو جعل فيهما على الوجوه والجر للجوار عورض بان
فيهما على الرؤس والنصب على المحل ويترجح انه
قياس الجوار كذا في التحرير او من قبيل اختلاف
الزمان صريحا فيكون الثاني ناسخا للاول وهذا
راجع الى انتفاء الشرط ايضا لقوله تعالى واولات
الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فانما نزلت بعد
التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا الاية لقول ابن مسعود من شاب اهله ان سورة

النساء

النساء القصوى واولات الاحمال نزلت بعد التي في
سورة البقرة فسقط التعارض في الحامل المتوفى
عنها زوجها فتعد بالوضع اذا التأخر دليل النسخ
اولاد لالة ليس هذا قسما اخر خامسا كما توهم لانه
نوع من اختلاف الزمان قاله ابن نجيم **كالمحظرو**
المبيح اذا اجتمعا يجعل المحظور اخر ناسخا للمبيح خباطا
لقوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع المحل والحرام
الا قلب الحرام المحل تقليلا للنسخ لان قبل البعثة
كان الاصل في الاشياء الاباحة كما بسطه ابن الملك
قال المصنف في شرحه هذا قول بعض مشايخنا
واقوى الطريقتين ان الاصل فيها التوقف كما ذكر
في الميزان والدليل **المثبت** لامر عارض **اولى من الثاني**
له ولان المثبت مؤسس والثاني مؤكد والتأسيس
خير من التأكيد **عند الكرخي** ولا سنة ستين
وماثنتين ومات سنة اربعين وثلاثمائة **وعند عيسى**
ابن ابان كان محدثا وتفقه على الامام محمد ومات
سنة احدى وعشرين وماثنتين **بتعارضان**